

الإخوان يشاركون والناصري يقاطع انتخابات "الشورى" المصري الخليج 16-4-2007

القاهرة - سعيد السويركي:

قررت جماعة الإخوان المسلمين في مصر المشاركة في انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى المقرر إجراؤها في يونيو/حزيران المقبل، بعدد قليل من المرشحين لا يتجاوز 20 مرشحاً، فيما يخوض الانتخابات 88 مرشحاً عن الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) الذي يتأسسه حسني مبارك، وأعلن الحزب العربي الديمقراطي الناصري المعارض مقاطعته الانتخابات.

وقال النائب الأول لمرشد جماعة الإخوان المسلمين محمد حبيب إن الجماعة سوف تدفع بعدد من المرشحين لن يتجاوز 20 في انتخابات مجلس الشورى، ولفت إلى حملة الاعتقالات التي طالت قيادات وأعضاء الجماعة في الفترة الأخيرة. وتضع الجماعة شروطاً لقبول طلبات الترشيح، منها أن يكون عضواً عاملاً في "الإخوان" لمدة لا تقل عن 4 سنوات، والتصديق على ترشيحه من مسؤول المحافظة التي يخوض الانتخابات فيها، فضلاً عن معايير الولاء والانتماء إلى الجماعة والقدرات الذاتية للمرشح.

وأعلن الحزب العربي الديمقراطي الناصري المعارض مقاطعته لانتخابات مجلس الشورى، وقال رئيسه ضياء الدين داود لـ"الخليج" إن للحزب موقفاً واضحاً من جميع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وهو تفضيل المقاطعة على المشاركة بسبب التجاوزات التي تشهدها مثل هذه الانتخابات، حيث يصر الحزب الحاكم على الانفراد بالقرار وفرض سطوته على الحياة الحزبية والسياسية، عبر تزوير إرادة الناخبين وشراء الأصوات، والحزب الناصري "لا يمكن أن يشارك في انتخابات تستخدم فيها أساليب بعيدة عن الممارسة الديمقراطية الصحيحة".

وانتهت أمانة التنظيم في الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) الذي يتزعمه الرئيس حسني مبارك من تلقي طلبات راغبي الترشيح في المحافظات أمس، وأقرت هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب التقرير المقدم من لجنة التطوير، والتي يتأسسها الأمين العام المساعد لشؤون التنظيم والعضوية والمالية والإدارية زكريا عزمي بشأن أسلوب عمل وتشكيل المجمعات الانتخابية الخاصة باختيار مرشحي الحزب الوطني لخوض انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى. وتنتظر الأمانة العامة للحزب في إقرار شكل المجمع الانتخابي وفقاً للنظام الأساسي للحزب.

وتجري انتخابات التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشورى المصري كل ثلاث سنوات على 88 مقعداً من إجمالي 264 عضواً في المجلس، ينتخب منهم 176 عضواً بالاقتراع الشعبي، فيما يعين رئيس الجمهورية ثلث أعضائه (88 عضواً) وكان الرئيس حسني مبارك قد عين عدداً من قادة أحزاب المعارضة، منهم رفعت السعيد رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ومحمد سرحان نائب رئيس حزب الوفد.

وأدخلت تعديلات على مادتين في الدستور المصري ضمن 34 مادة جرى الاستفتاء عليها الشهر الماضي، ومنحت اختصاصات لمجلس الشورى منها دراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة، ووجوب موافقة المجلس على الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ومعاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة والتي تتعلق بحقوق السيادة.

وأنشئ مجلس الشورى في أثناء حكم الرئيس المصري الراحل أنور السادات في الاستفتاء الذي جرى في 19 إبريل/نيسان عام 1979، وهو يشكل من عدد من الأعضاء يحدده القانون، على ألا يقل عن 132 عضواً، وينتخب ثلثاً أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السري العام، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي".